الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.50

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
14 May 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الخمسين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٢آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال .....(غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

الموظفون المقدمون من دون مقابل من حكوماتهم ومن وهيئات أخرى (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-30034 (A)
*0130034*

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٧٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/55/L.80* بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

**البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة** (تابع)

بيان وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة

١ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): عرض بيان الأمين العام بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة. وقال إن عددا من المبادرات المهمة قد اتُّخذ خلال سنة ٢٠٠٠، بما في ذلك إجراء تقييم واف لقدرة المنظمة على دعم بعثات حفظ السلام دعما فعالاً؛ والقيام بتقييم شامل لدراسة الوضع الأمني للموظفين ووضع خطة علاجية؛ ووضع خطة رئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة، التي أعدت بناء على طلب الدول الأعضاء، لإصلاح مبنى المقر الذي يعاني من آثار القدم؛ ووضع إطار لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات؛ وتقديم مقترح للقيام بإصلاحات واسعة النطاق في مجال إدارة الموارد البشرية. بيد أنه لا يمكن أن يتسنى النجاح لأي من هذه الأنشطة أو أن يكون ذا طبيعة مستدامة بدون توافر التمويل المالي الكافي، والذي يرتكز بدوره على ثلاثة عناصر هي: النقد الحاضر، ومستويات ومدفوعات الاشتراكات المقررة، والديون المستحقة للدول الأعضاء. وأضاف أنه قد بيّن في العرض السابق الذي قدمه إلى اللجنة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أن سنة ١٩٩٩ كانت سنة جيدة من الناحية المالية. بيد أنه أشار إلى أن جميع هذه العناصر الثلاثة للوضع المالي للمنظمة قد تدهورت خلال سنة ٢٠٠٠. وأن مستوى النقد الحاضر البالغ ١ بليون دولار كان بنهاية عام ٢٠٠٠ قد انخفض بحوالي ١٠٠ مليون دولار عن مستواه في عام ١٩٩٩. ثم إن حجم الأنصبة المقررة غير المسددة، والتي وصلت بنهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٢ بليون دولار، قد تجاوز مستويات الأعوام الأربعة الماضية، ومثل زيادة قدرها ٥٠٠ مليون دولار على مستوى عام ١٩٩٩. وارتفعت قيمة الديون المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى ٩١٧ مليون دولار، متجاوزة بذلك مستويات الأعوام الأربعة الماضية.

٢ - وقال إن المستوى الإجمالي للنقد الحاضر الذي كان بنهاية سنة ٢٠٠٠ يبلغ ١ ٠٠٦ بليون دولار قد انخفض عن مستوى عام ١٩٩٩ البالغ ١ ٠٩٣ بليون دولار، ولكنه رغم ذلك كان أفضل بكثير من المستويات التي شهدتها السنوات السابقة لعام ١٩٩٩. وشمل ذلك المبلغ ٩٤٠ مليون دولار لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين، ومبلغ ٦٦ مليون دولار للميزانية العادية. وأضاف أنه على مدى السنوات الست الماضية، كانت المستويات النقدية لحفظ السلام والمحكمتين إيجابية باستمرار، في حين كانت المستويات المخصصة للميزانية العادية سلبية لأربع من هذه السنوات. وأدى ذلك إلى مستوى نقدي إجمالي منخفض نسبيا بلغ حوالي ٧٠٠ مليون دولار في السنوات ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧، و ١٩٩٨، الأمر الذي ترتب على ممارسة الاقتراض التعويضي من حساب عمليات حفظ السلام لتعويض العجز في حساب الميزانية العادية. وخلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، قامت الولايات المتحدة بدفع كامل مبلغ اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية عن تلك السنوات، وإن كان المدفوعات في كلتا الحالتين قد تمت في وقت متأخر جدا من السنة. وقد أدى ذلك إلى إنهاء الحاجة إلى الاقتراض التعويضي. وهكذا، وبنهاية عام ٢٠٠٠، كان الرصيد النقدي لا يزال إيجابيا، برغم انخفاضه عن مستواه لعام ١٩٩٩.

٣ - وذكر أن مستوى الاشتراكات المقررة التي تحددها الدول الأعضاء هي المؤشر الأفضل على مدى الخدمات التي يطلب من المنظمة تقديمها. وقال إن المستوى الإجمالي

للأنصبة المقررة البالغ ٣,٤ بليون دولار لعام ٢٠٠٠ قد اقترب من المستويات العليا التي أمكن بلوغها في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وأنه قد تجاوز كثيرا مستوى عام ١٩٩٩ البالغ ٠٦٤ ٢ بليون دولار. وقد شمل ذلك المبلغ ٠٨٩ ١ مليون دولار للميزانية العادية، التي بقيت ثابتة منذ عام ١٩٩٤؛ و ١٦٦ مليون دولار للمحكمتين الدوليتين، وهو ما يمثل زيادة طفيفة على مستوى عام ١٩٩٩؛ و ١٥٤ ٢ مليون دولار لحفظ السلام، وهو ما يمثل زيادة هائلة على المستوى الذي تم بلوغه عام ١٩٩٩. وأشار إلى أن هذه الزيادة تُعزى في المقام الأول إلى نفقات أربع بعثات كبيرة لحفظ السلام ، وهي: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبلغت مستويات الاشتراكات في جميع هذه البعثات، باستثناء واحدة منها، ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار، ويتوقع أن تحتاج معظم هذه البعثات إلى مستويات أعلى من الأنصبة المقررة في عام ٢٠٠١.

٤ - واستطرد قائلا إن ١٤١ دولة عضوا قد دفعت جميعها خلال عام ٢٠٠٠ اشتراكاتها كاملة في الميزانية العادية، وذلك عن عام ٢٠٠٠ ولجميع الأعوام السابقة؛ وأوضح أن ذلك يمثل تقدما ملحوظا كان موضع تقدير كبير من الأمين العام. وذكر أن ٢٧ دولة أخرى من الدول الأعضاء لا تزال مدينة بمقدار اشتراك عام واحد أو أقل، وأن ١٩ دولة عضوا فقط لا تزال مدينة بمبالغ تتجاوز قيمة الاشتراك المقرر لعام واحد. ويبلغ حجم المبلغ المستحق على الولايات المتحدة ١٦٥ مليون دولار، أو ما نسبته ٧٤ في المائة، من إجمالي المبلغ غير المدفوع؛ في حين يصل المبلغ المستحق على البرازيل ٢٢ مليون دولار، أو ما نسبته ١٠ في المائة؛ وتبلغ القيمة المستحقة على الأرجنتين ١٢ مليون دولار، أو ما نسبته ٥ في المائة؛ أما مبلغ الدين المستحق على ٤٣ دولة من الدول الأعضاء الأخرى فيصل إلى حوالي ٢٣ مليون دولار، أو ما نسبته ١١ في المائة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أمكن تخفيض مستوى المتأخرات المستحقة للميزانية العادية بحوالي النصف، وذلك من مبلغ ٤١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٢٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. وذكر أن قيام الولايات المتحدة بدفع اشتراكها في الميزانية العادية قبل نهاية السنة قد أدى إلى تخفيض متأخراتها بمبلغ قدره ١٥١ مليون دولار، وأعرب عن الأمل في استمرار هذا التوجه.

٥ - وقال إن الاشتراكات المقررة للمحكمتين الدوليتين قد ارتفعت بشكل مطرد. وذكر أن حوالي ربع المبلغ المقرر لم يكن قد دفع خلال عام ٢٠٠٠. وأضاف أنه في نهاية السنوات ١٩٩٨، و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وصلت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين ٢٠ مليون دولار، و ٣٢ مليون دولار، و٤٧ مليون دولار، وذلك لكل سنة على التوالي. وفي عام ٢٠٠٠، حتم ذلك النقص، للمرة الأولى، اللجوء إلى الاقتراض التعويضي. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، كان عدد الدول الأعضاء التي لم تدفع أنصبتها المقررة للمحكمتين ١٠٦ دول، وبلغت النسبة المئوية من إجمالي المبلغ المستحق ٢٥ في المائة لكل من الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وفرنسا. وبلغت النسبة المستحقة على البرازيل ١١ في المائة، وعلى الأرجنتين ٢ في المائة، في حين أن النسبة المستحقة على بقية الدول الأعضاء وعددها ١٠١ دولة قد بلغت ١١ في المائة. بيد أنه أعرب عن سروره بأن فرنسا قد قامت، في أوائل عام ٢٠٠١ بدفع كامل المبلغ المستحق عليها من نصيبها المقرر غير المسدد لعام ٢٠٠٠، وأن الولايات المتحدة قد قامت بدفع اشتراكاتها المستحقة عن السنوات السابقة، وجزء من الدفعة المستحقة لعام ٢٠٠١.

٦ - وقال إنه في نهاية عام ٢٠٠٠، بلغت المتأخرات المستحقة لحفظ السلام ٩٨٩ ١ بليون دولار، منها ١٤٤ ١ بليون دولار على الولايات المتحدة، أو ما نسبته ٥٨ في المائة، في حين بلغت النسبة المئوية المستحقة على خمس دول أعضاء أخرى ٣٣ في المائة؛ وأما المتأخرات المستحقة على بقية الدول الأعضاء وعددها ١٦٨ دولة فقد شكلت النسبة الباقية ومقدارها ٩ في المائة. وذكر أن متأخرات حفظ السلام المستحقة على الولايات المتحدة واليابان قد ازدادت بشكل ملحوظ في نهاية عام ٢٠٠٠، بيد أن عدة دول أعضاء أخرى، لا سيما الاتحاد الروسي، قد بذلت جهودا كبيرة لدفع ديونها التي طال أمد استحقاقها. ففي أوائل عام ٢٠٠١، قامت فرنسا بدفع جزء كبير من اشتراكاتها المستحقة عن السنوات الماضية. هذا، وقد دفعت اليابان مؤخرا ٣٦٧ مليون دولار، أي كامل المبلغ الذي كان مستحقا عليها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من أجل عمليات حفظ السلام.

٧ - وذكر أنه، قد طرأت بصفة عامة، زيادة على المستوى الإجمالي للمتأخرات في عام ٢٠٠٠، وأن هذه المتأخرات قد تركزت في مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء. وتبلغ النسبة المستحقة على ثلاث من الدول الأعضاء ٨٩ في المائة من الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية، في حين تبلغ النسبة المستحقة على خمسة دول أعضاء أخرى ٨٩ في المائة من الاشتراكات غير المسددة في ميزانية المحكمتين الدوليتين، وتبلغ النسبة المستحقة على ستة دول أعضاء ٩١ في المائة من الاشتراكات غير المسددة لميزانية حفظ السلام. وأعرب من جهة أخرى عن امتنانه لتلك الدول الأعضاء التي دفعت بالكامل اشتراكاتها المقررة عن كل السنوات للأنواع الثلاثة جميعها من الميزانيات، وهي استراليا، وبولندا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والسويد، وغرينادا، وفنلندا، وكندا، والكويت، ولختنشتاين، والمملكة المتحدة، وموناكو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، والنرويج، وهندوراس.

٨ - وقال إنه فيما يتعلق بالعنصر الثالث من الوضع المالي للمنظمة، أي الديون المستحقة عليها للدول الأعضاء، فإنه يصعب تحديد مبلغ الدين والمبلغ الذي يمكن للمنظمة سداده للدول الأعضاء في وقت معين، حيث يتطلب الأمر إعداد تقديرات مهمة، تخضع لتقييمات متغيرة. وذكر أنه خلال عام ٢٠٠٠، ارتفع المبلغ المستحق من ٨٠٠ مليون دولار إلى ٩١٧ مليون دولار، يتعلق معظمها بالمعدات المملوكة للوحدات، وقد دُفع إلى الدول الأعضاء مبلغ ٩١ مليون دولار عن التزامات سنة ١٩٩٩، ومبلغ ٧١ مليون دولار عن التزامات المتأخرات لسنة ١٩٩٩. بيد أن الالتزامات الفعلية لعام ٢٠٠٠ قد ارتفعت إلى ٤٩١ مليون دولار، وهو ما يتجاوز كثيرا المبلغ المتوقع ومقداره ٣٦٥ مليون دولار. وأدت عملية إعادة تقييم الدين بخفض قيمته، إلى تقليل حجم الدين بحوالي ٤٧ مليون دولار، وأنه قد تم دفع مبلغ ١٦٥ مليون دولار إلى الدول الأعضاء. وقال إن السبب الذي حال دون دفع مبالغ إضافية أخرى إلى الدول الأعضاء يعود إلى عدم تلقي أي مدفوعات خلال عام ٢٠٠٠ تتعلق بمتأخرات حفظ السلام. بيد أن احتياطيات المنظمة النقدية لحفظ السلام ستمكنها من تقديم دفعة إضافية تبلغ ١٠٠ مليون دولار مقابل التزاماتها لعام ٢٠٠٠، وتتألف هذه الدفعة من ٦٦ مليون دولار للقوات، و ٣٤ مليون دولار للمعدات المملوكة للوحدات. وأوضح أن ذلك من شأنه خفض حجم الدين بما مقداره ٨١٧ مليون دولار. وذكر أن الأمين العام يشعر بخيبة أمل لأنه يجد نفسه للمرة الأولى منذ عدة سنوات، غير قادر على أن يدفع للدول الأعضاء كامل نفقات الالتزامات الجديدة المتكبدة خلال السنة الحالية. بيد أن ذلك القرار كان ضروريا بسبب ما شهدته أنشطة حفظ السلام من ازدياد في معدلاتها والحاجة إلى نقود لضمان

استمرارها. وقال إن المنظمة مدينة لـ ٧٤ من دولها الأعضاء؛ وأن أكبر المبالغ من هذه الديون مستحقة للمملكة المتحدة، ونيجيريا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٩ - وأضاف أنه نظرا لما ستجابهه الأمم المتحدة من تحديات هائلة خلال عام ٢٠٠١، فإن الاشتراكات المقررة يجب أن توفر أساسا متينا لمسؤولياتها الأساسية، ولكن المبالغ التي حُصلت حتى الآن للميزانية العادية كانت مخيبة للآمال. ففي عام ٢٠٠٠، قامت ٦٤ دولة عضوا بسداد اشتراكاتها في الميزانية العادية كاملة، وذلك بنهاية شباط/فبراير؛ بينما قامت ٥٤ دولة فقط في عام ٢٠٠١ بدفع اشتراكاتها في نفس الإطار الزمني. وقد ورد حوالي ٣٨١ مليون دولار في الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٠، في حين لم يرد سوى ٢٩٩ مليون دولار في الشهرين الأولين من عام ٢٠٠١. وأوضح أن هذا الوضع يمكن رده إلى عدد من الأسباب، تتمثل في: تأخر بعض المساهمين الرئيسيين في سداد مدفوعاتهم حتى آذار/مارس، والأثر الذي أحدثه قرار تخفيض معدل الحد الأقصى إلى ٢٢ في المائة؛ وخفض حوالي ٣١ مليون دولار من إجمالي المبلغ الذي طلب إلى الدول الأعضاء، باستثناء الولايات المتحدة، دفعه، وذلك نتيجة لوعد قطعته الولايات المتحدة بسداد دفعة إضافية بهذا المبلغ. غير أن هذه الدفعة الإضافية لم ترد حتى الآن. بيد أن عددا من المدفوعات الكبيرة للميزانية العادية قد وردت في آذار/مارس، بما في ذلك ١٢ مليون دولار من بلجيكا و ٥١ مليون دولار من إيطاليا. وقد قامت اليابان، والمملكة المتحدة، وألمانيا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بسداد دفعات جزئية كبيرة.

١٠ - وقال إن المنظمة قد واجهت خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ حالات من العجز النقدي الحادة في الميزانية العادية، وذلك في النصف الثاني من كل سنة، بسبب انتظار الولايات المتحدة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر لدفع جزء من نصيبها المقرر للسنة التقويمية المعنية. وأضاف أنه خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، تحسن مستوى الاشتراكات المدفوعة في وقت مبكر من عدد كبير من الدول الأعضاء، وأن الولايات المتحدة قد دفعت قبل نهاية السنة القسط الأكبر من كامل نصيبها المقرر في الميزانية العادية وتوقع أن يستمر خلال سنة ٢٠٠١ هذا الوضع النقدي الإيجابي في الميزانية العادية، ولكنه قد يتراجع قليلا أيضا. وذكر أنه يتوقع لدفعات الاشتراكات أن تصل ذروتها في أوائل السنة. بيد أن أكبر المساهمين، وهما، الولايات المتحدة واليابان، لا يتوقع أن يقوما بدفع الجزء الأكبر من اشتراكاتهما في الميزانية العادية حتى وقت متأخر من السنة. ونتيجة لذلك، يتوقع حدوث فترات من التدفق النقدي السلبي في حساب الميزانية العادية، مما سيترتب عليه الاحتياج إلى الاقتراض التعويضي من شهر آب/أغسطس فصاعدا. ويتوقع للسنة أن تنتهي برصيد نقدي إيجابي يبلغ ٤٥ مليون دولار، مقارنة بالرصيد البالغ ٦٦ مليون دولار في نهاية سنة ٢٠٠٠. وأشار إلى أن تواتر الفترات التي يتدنى فيها مبلغ الرصيد النقدي للميزانية العادية إلى ما تحت الصفر، والحاجة إلى الاقتراض التعويضي، يمكن الحد منهما إذا ما قامت الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد، والإسراع بسداد مدفوعاتها إذا ماسبق لها التعود على الدفع في وقت متأخر من السنة، وتسديد المبالغ كاملة، في أي حال من الأحوال، بنهاية السنة.

١١ - وقال إنه بالنسبة لسنة ٢٠٠١، فإن الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام يتوقع لها أن ترتفع إلى ٢,٦ بليون دولار من ٢,١ بليون دولار في سنة ٢٠٠٠. وذكر أن الاشتراكات المقررة لاثنتين من بعثات حفظ السلام الرئيسية الخمس ستكون أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠. ومن المحتمل أن تتطلب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون النصيب الأكبر من هذه الزيادة وقد تبلغ ٨٠٠

مليون دولار. وقدرت الاحتياجات الأخرى بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، و ٤٥٠ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، و ٢٠٠ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا و ٤١٤ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وبسبب احتمال أن تكون احتياجات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أعلى بكثير عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠، فإن المبلغ الإجمالي المتوقع ومقداره ٢,٦ بليون دولار قد يصل إلى ٣ بليون دولار. وفي الوقت نفسه، فإن الأرصدة النقدية للبعثات قد تتأثر تأثرا سلبيا إذا كانت مدفوعات الاشتراكات المقررة غير مواكبة للاحتياجات النقدية المستمرة لنفقات البعثة، مثل تغطية كشوف المرتبات والمسؤوليات التعاقدية، بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية لطلبات التوريد. ويتوقع أن ينخفض رصيد نهاية السنة النقدي لميزانية حفظ السلام إلى ٨٧٣ مليون دولار.

١٢ - وقال إنه يتوقع على هذا للأرصدة النقدية في حسابي الميزانية العادية وحفظ السلام أن تنخفض؛ ويتوقع للمبلغ المجمّع بنهاية سنة ٢٠٠١ أن يصل إلى ٩٤٢ مليون دولار. وأضاف أنه على الرغم من أن ذلك المستوى يعتبر مأمونا من وجهة نظر إدارة الصندوق، فإنه لن يكون كافيا لجعل المنظمة في وضع مالي مريح.

١٣ - وذكر أنه فيما يتعلق بالديون المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء، فإن المدفوعات المتأخرة من عام ٢٠٠٠، والتي تبلغ ١٠٠ مليون دولار، يتم سدادها حاليا. ويتوقع ترتب التزامات جديدة لسنة ٢٠٠١ تبلغ قيمتها ٥٠٤ ملايين دولار لتغطية نفقات القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وذكر أن الأمين العام مدرك لضرورة تصفية نسبة عالية من الالتزامات الجديدة المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات، في السنة التي يتم فيها تكبد هذه النفقات. وأضاف أن الأمين العام يخطط لدفع ٤١٧ مليون دولار في سنة ٢٠٠١ إلى الدول الأعضاء على سبيل التصفية الجزئية للالتزامات الجديدة. غير أنه من المؤسف أن ذلك المبلغ يقل عن القيمة المتوقعة التي تبلغ ٥٠٤ مليون دولار لتغطية الالتزامات الجديدة لتلك السنة. وأضاف أنه نظرا لارتفاع مستوى الالتزامات المتوقعة، فإن على الأمين العام أن يمارس التحفظ والحكمة عند تقرير مقدار ما يمكن دفعه إلى الدول الأعضاء. وبيّن أن تلك التوقعات لا تشمل التعديلات الناجمة عن عمليات إعادة التقييم للديون المتعلقة بالمعدات أو مدفوعات الديون من المبالغ التي قد يتم استلامها فيما يخص متأخرات الاشتراكات المقررة لميزانية حفظ السلام. وهكذا، فإنه يتوقع للديون غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء أن تصل إلى ٩٠٤ مليون دولار بنهاية سنة ٢٠٠١، وهو مبلغ أقل بقليل من مبلغ الـ ٩١٧ مليون دولار التي كانت تمثل حجم الدين بنهاية سنة ٢٠٠٠.

١٤ - وذكر أن ذلك التوقع سيتأثر بما ينتظر أن تقوم به الولايات المتحدة من دفع متأخراتها. وأضاف أنه على الرغم من أن التوقعات لا تأخذ عادة في الحسبان المبالغ المأمول دفعها التي لا تسير على نمط سابق للدفع أو التي لم يتم إبلاغ الأمين العام بها رسميا، فإن خطط وجداول الدفع تطلب أحيانا من الدول الأعضاء المدينة بمبالغ كبيرة. وردا على طلب من هذا القبيل، أشعرت البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمين العام في الآونة الأخيرة أنه سيتم قريبا دفع مبلغ من المتأخرات قيمته ٥٨٢ مليون دولار. ومتى تم استلام ذلك المبلغ، فإن جزءا كبيرا منه سيستخدم فورا لسداد مطالبات الدول الأعضاء المصدقة، المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات. وتبلغ حاليا قيمة المطالبات المصدقة حوالي ٤٠٠ مليون دولار. وسيتم دفع بقية المبلغ الوارد من الولايات المتحدة في أسرع وقت ممكن بعد تجهيز

المطالبات المعلّقة والتصديق عليها. وذكر أنه لن يتم تحويل أي جزء من مدفوعات المتأخرات الواردة من الولايات المتحدة لأي غرض آخر. وهكذا، فإن حجم الدين المستحق للدول الأعضاء سينخفض إلى نحو ٣٢٢ مليون دولار. وسيمثل ذلك حدثا ماليا رئيسيا لكل من الدول الأعضاء والمنظمة، إذ أنه سيساعد على تقويم الوضع الحالي الذي تتحمل فيه مجموعة واحدة من الدول الأعضاء تمويل التزامات الآخرين، وسيزيل من الميزانية العمومية للمنظمة مقدارا كبيرا من الديون وبعض المتأخرات التي طال أمد استحقاقها. واختتم كلامه قائلا إنه يبدو، في ضوء ذلك، أن درجة جديدة من الاستقرار المالي والسيولة صار من الممكن تحقيقها خلال عام ٢٠٠١.

**البند ١١٥ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات** (تابع) (A/C.5/55/L.44)

مشروع القرار *(A/C.5/55/L.44)*

١٥ - **السيد الجمّال** (مصر): عرض مشروع القرار A/C.5/55/L.44، نيابة عن الرئيس، وأعرب عن الأمل في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

١٦ - اعتمد مشروع القرار *A/C.5/55/L.44*.

**البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة** (تابع)

**البند ١٢٣ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية** (تابع)

الموظفون المقدمون من دون مقابل من حكوماتهم ومن هيئات أخرى (تابع) (A/C.5/55/L.45)

مشروع القرار *A/C.5/55/L.45*

١٧ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع القرار A/C.5/55/L.45، الذي أعدته الأمانة وفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة في جلستها ٤٩.

١٨ - اعتمد مشروع القرار *A/C.5/55/L.45*.

**البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية** (تابع) (A/C.5/55/L.41)

مشروع القرار *A/C.5/55/L.41*

١٩ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع القرار A/C.5/55/L.41، الذي أعدته الأمانة العامة وفقا لقرار اتخذته اللجنة في جلستها ٤٦.

٢٠ - اعتمد مشروع القرار *A/C.5/55/L.41*.

**البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١** (تابع) (A/C.5/55/L.42 و A/C.5/55/L.43)

مشروعا القرارين *A/C.5/55/L.42* و *A/C.5/55/L.43*

٢١ - **السيدة ميرشنت** (النرويج): قامت بعرض مشروعي القرارين A/C.5/55/L.42 و A/C.5/55/L.43، نيابة عن الرئيس، وقالت إن مشروع القرار A/C.5/55/L.42 قد أذن للأمين العام بالدخول في التزامات لا تتجاوز مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٢٨٠ ٥ دولار لتوفير الموارد اللازمة للمحكمة لدعم القضاة الخاصين لعام ٢٠٠١. وتناول مشروع القرار A/C.5/55/L.43 شروط الخدمة والتعويض للقضاة الخاصين. وحثت على اعتماد مشروعي القرارين بتوافق الآراء.

٢٢ - اعتمد مشروعا القرارين *A/C.5/55/L.42* و *A/C.5/55/L.43*.

**البند ١٧٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا** (تابع) (A/C.5/55/L.46)

مشروع القرار *A/C.5/55/L.46*

٢٣ - **السيد كلابيلي** (بوتسوانا): قام بعرض مشروع القرار A/C.5/55/L.46، وعبر عن الأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

٢٤ - اعتمد مشروع القرار *A/C.5/55/L.46*.

**البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١** (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/55/L.80* بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال (*A/C.5/55/41* ؛*A/55/L.80*)

٢٥ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى البيان الخاص بالآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار A/55/L.80 بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال، المقدم من الأمين العام (A/C.5/55/41). وأعلم اللجنة بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد نظرت في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وأوصت بقبول المقترحات الواردة فيه.

٢٦ - **السيد ريباتش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه ليس من الواضح لدى وفد بلاده سبب الاحتياج إلى مبلغ ٦٠٠ ٢٩ دولار في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لتغطية نفقات سفر ما لا يزيد على خمسة ممثلين للسنغال لحضور الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في حين أنه في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، لا يتطلب الأمر سوى تخصيص مبلغ ٤٠٠ ٢٧ دولار فقط لتغطية نفقات سفر ما لا يزيد على خمسة ممثلين لذلك البلد لحضور الدورتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأشار إلى تفاوت هذه المبالغ.

٢٧ - **السيدة فلتشر** (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قالت إنه من أصل الاحتياجات البالغ مقدارها ٦٠٠ ٢٩ دولار لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، لا يتطلب الأمر سوى ٧٠٠ ١٣ دولار لتغطية نفقات السفر إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأضافت أن الرصيد البالغ مقداره ٩٠٠ ١٥ دولار ضروري لتغطية نفقات سفر ممثل واحد للسنغال لحضور ثلاث دورات استثنائية للجمعية العامة ستعقد خلال سنة ٢٠٠١، وهي الدورة الاستثنائية لاستعراض مدى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والدورة الاستثنائية المخصصة لاستعراض شامل وتقييم لمدى تنفيذ جدول أعمال الموئل، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وذكرت أنه حتى يتسنى التوصل إلى الاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتغطية نفقات سفر ما لا يزيد على خمسة ممثلين للسنغال لحضور الدورتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين للجمعية العامة، والتي تبلغ ٤٠٠ ٢٧ دولار، فإن كل ما قامت به الأمانة العامة هو أن ضاعفت المبلغ المقابل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأشارت إلى أنه في السطر قبل الأخير من الفقرة ٦ من بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، ينبغي تثنية كلمة ''الدورة'' التي جاءت بصيغة المفرد.

٢٨ - **الرئيس:** اقترح على اللجنة، في ضوء هذه التوضيحات وبناء على توصية اللجنة الاستشارية، أن تقوم بإبلاغ الجمعية العامة أنه، في حالة اعتمادها لمشروع القرار A/55/L.80، فإن الأمر سيتطلب تخصيص اعتماد إضافي مقداره ٦٠٠ ٢٩ دولار في إطار الباب ١ (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٧٩٨ (د-١٧) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢

و ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، لتغطية نفقات سفر ما لا يزيد على خمسة ممثلين للسنغال لحضور الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة ونفقات سفر ممثل واحد أو ممثل مناوب للسنغال لحضور الدورات الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد خلال سنة ٢٠٠١، وأن يتم إدراج الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٢٧ دولار، لتغطية نفقات سفر ما لا يزيد على خمسة ممثلين لحضور الدورتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين للجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢٩ - تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٣٠.